

نهاريات
الياس الحديري

التسبب والتكسب!

بلى، في الإمكان أفضل بكثير مما كان، ومما هو كائن. بكل تأكيد ونشر. وإذا كان ثمة من يريد أن يخدم هذا للبنان التعميس وفق المسؤوليات التي يتكئها، وتالياً تطبيقه للواجبات العظم الغيامة بما جازها، فما هي قد نغ صوتها من الصراح والاستغفارة: أعطينا حكومة.

ولكن، على من تقرأ، وعلى من تصرخ، وبين تستغفرت لا تندهي ما في حد. من أعلى السلم إلى أسفله، من البديهي وتحصيل الحاصل أن يدرك الموجودين في السلطة والوظائف أنهم إنما وجدوا ليقوموا بواجبتهم ومسؤولياتهم. ووفقاً لما تنص عليه القوانين المرعية الإجراء. وعلى كل الصعد والمستويات والوظائف، لا لسبب أهم. فإذا بكم في المنقلب الآخر.

لقد وجدوا حيث هم ليعملوا ويتنجزوا، لا ليفشوا من أين تؤكل الكتف، كتف الوظيفة وما إليها، وكيف الوصول إلى حيث الدماجات التي تبيض ذهباً، وبعضهم فعلموا على ما تقول قارئة الفجور.

ولكن، أين العتات والالاف من الموظفين؟ وأين الذين يحافظون على النبايع، والأمنار، والفاكمة وما ياكله كمال الخس فلا عن الأراج، ورؤوس الحبال، والأوديعة، وحيث تحوّل كل شيء إلى دنيا سائبة فاختارة لا من يحرس ولا من يحمي، ولا من يحافظ على شيء، سائبة والفرار راعيها.

لا الأراج سلمت، ولا النبايع نغمت بجلها، ولا الصغور ورؤوس الجبال عصمت على من استباحوا كل شيء، وما من يسألهم مجرد سؤال: ماذا تفعلون؟ فليسألوا ممنوع. أين هي الدولة؟ أين هي السلطة؟ أين هم المسؤولون؟ أين هم الموظفون؟

سائبة من الباب إلى المحراب، من فوق إلى تحت، وفي كل الميادين. لا من يحاسب، ولا من يحافظ، ولا من يقول للمخزيين حرام عليكم، على الأقل، مع أن الجميع يعلمون من أهدأ من هؤلاء أن يردّ وأن يفتح أو تفرق معه... ولا أحد يأتي صوته، سبحان الله! الموجودين في السلطة إنما وجدوا حيث هم ليقوموا بواجباتهم، وليتحكموا مسؤوليات محددة تجاه البلد بأسره، وتجاه المواطنين بصورة خاصة، فالدولة كانت تستخدم المواطن لا لتحدم ذاتها وذواتها!

إنهم جميعهم موظفون، حتى الذين يتخفون فهم في واقع الأمر والحق موظفون لدى الوطن، ومسؤولون تجاه الشعب الذي صوّت لهم ليكونوا صوته وصوت حاجاته وصوت وواجبات الدولة تجاهه.

فما من موجب، أو داع لكل هذه المنهجية، ولا يبرّر لانتفاخ الخشبات في بعض الرؤوس، وإلى هذين الحد والحجم، يولّس يولّس...

من حق اللبنانيين وأكثرهم، بل بمعظمهم أن يعرفوا أصوات الاحتجاج والاعتراض في وجه هذا الغرض من المخالفات التي لم تترك صخرة ولا تربة ولا شجرة ولا نقطة صاه. حتى تحوّل كل شيء إلى كل أنواع الأضرار.

من هنا، من هذا الواقع المرير، تخدنا تعود لنا على عهد الرئيس فؤاد شهاب الذي حقّق تلك "الفطحة" الشامية، والتي بموجبها صارت للبنان مؤسسات قانونية حديثة وشاملة، وصارت الدولة التي تتفخر عليها اليوم وما بقي منها، ونصّ الأصلاح ندامة.

ellias.dairy@annahar.com.lb

اقتصاد وأعمال

إحالة مقدمة خدمات على النيابة المالية

أحال وزير المال علي حسن خليل على النيابة العامة المالية والقضاه المختص إحدى مقدمات الخدمات في الوزارة لإقدامها مع آخرين في مديرية الأحوال الشخصية على الاستغفارة من مخصصات دون وجه حق، وسلمت مع الوثائق إلى النيابة العامة بواسطة مفرق قوى الأمن في الوزارة.

ورشة عمل سياحية في المجلس الاقتصادي

نظمت لجنة السياحة في المجلس الاقتصادي وورشة عمل مدى يومين شغّت أكثر من 150 صاحب مؤسسة من مختلف القطاعات السياحية، بالتعاون مع رؤساء وأعضاء مجلس النقابات السياحية، في حضور وزير السياحة أوديس كيدانين ورئيس المجلس شارل غريب.

كهرباء لبنان: عزل خطوط

أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان عزل خط الزهراني- صور 220 ك.ف. اليوم السبت، من التلغمة صباحاً حتى الثالثة بعد الظهر، من أجل أعمال صيانة عوزال على هذا الخط وتخليطها. وبناء عليه، ستخفّض التغذية بالتيار على نحو ملحوظ خلال فترة العزل عن المناطق التي تغذّى من محطات التحويل الآتية: صور، النبطية، وادي جيلو والسلطانية. كما أعلنت المؤسسة عزل خطي الأولي- الجمهر 66 ك.ف. يومي السبت والأحد من التلغمة صباحاً حتى الرابعة بعد الظهر، من أجل أعمال صيانة ستقوم بها المصلحة الوطنية لخم السلطاني على مدين الخليل، ما سيخفّض التغذية بالتيار خلال فترة العزل عن المناطق التي تغذّى من محطات التحويل الآتية: بيت الدين، رشميا، الأولي، عبد العال، مرجعيون والسلطانية.

وضع آلية قانونية لتأجيل تطبيق الرسم المالي المقطوع مخاوف من الازدواج وتشديد على "الضريبة الموحدة"

شكّل ملف الضريبة المقطوعة مادة جدل واسع في لبنان خلال الأيام الماضية، شأنه شأن كل الملفات التي تظهر فجأة ويحمل المواطن وحده دائماً كلفتها بجهة ان القانون نافذ، و"تخدوا ثم اعترضوا". ولكن يبدو ان الامور ذاتية نحو الحل الموقت لهذه الضريبة بتسعى قامت به الهيئات الاقتصادية بالتنسيق مع وزير المال علي حسن خليل.



تشكيل الحكومة الجديدة. فالهيئات تعبر الاقتصادية والمالية في البلاد لا يمكنها تحمّل المزيد من الازدواج الضريبية خصوصاً في ما يتعلق بالعمّن الصرة وقطاع الاعمال في ظل التردّي الاقتصادي الكبير الذي تشهده البلاد، والضريبة المقطوعة تستهدف المهن والمؤسسات والشركات، ويتم تسديدها عن مفرها الرئيسي وعن كل فرع للشركة بغض النظر عما إذا كانت هذه المؤسسات والشركات تحقق إيرادات أو خسائر. والمادة 29 من القانون فرضت رسماً مقطوعاً على كل مركز لمزاولة عمل، بمعنى المركز الرئيسي وكل فرع من فروع المؤسسات أو شركات الأشخاص والأموال وأصحاب المهن الحرة، وفقاً لما يأتي: 50.000 ل.ل للمكافئ على أساس الربع المقدّر، 250.000 ل.ل للمكافئ على أساس الربع المقطوع: 550.000 ل.ل للمكافئ على أساس الربع الحقيقي للمؤسسات وشركات الأشخاص: 750.000 ل.ل على الشركات المحدودة المسؤولة؛ ووليونا ليرة على الشركات المسهّمة. ويتم احتساب هذه الضريبة على فروع المؤسسة أو الشركة وفقاً للتصنيف الخاص بها. وفي هذا السياق، يشدد نقديب خيرة المحاسبين الجرازين السابق والخبير المالي ايبي عبود على أهمية إعادة النظر بكل النظام الضريبي في لبنان، والاهم يبقى على صعيد تأمين العدالة الضريبية

بها، خصوصاً ان كل القطاعات الاقتصادية تعاني اليوم من أزمة اقتصادية وأزمة سيولة نقدية تحد من الاستثمار و تأمين المتطلبات اليومية من رواتب وأجر وغيرها من الأعباء الثقيلة". ويشدد على أهمية تأجيل العمل بهذا القانون إلى حين تقديم مشروع لإلغائه بالكامل، خصوصاً بعد فرض زيادات ضريبية في الآونة الأخيرة، سواء ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل، إضافة إلى زيادة ضرائب رسوم أخرى، وهذا ما كان قد طالب به الرئيس الحريري الذي وعد أخيراً في هذا الصدد.

ملفات ضريبية أخرى وفي سياق آخر، بحث شقير وشياش مع الوزير خليل خلال اجتماع أسس في ملفات ضريبية أخرى، منها تخفيض الاستثنائي على مختلف الفرمات الضريبية، وقد وافق خليل بناء على طلب الوفد على إعداد نص قانوني مجمل مكرّر لإجراء مهلة تسديدها في 2018/10/20 إضافة إلى زيادة ضرائب وشجع ما يتعلق بالتسويات الضريبية الاستثنائية التي ابتطلها المجلس الدستوري والتي من شأنها ان تريح المؤسسات وتوفر مبالغ كبيرة للخزينة، فقد وقع بإعادة صوغ هذه النصوص قريباً.

بدوره يعتبر رئيس جمعية الضرائب اللبنانية ميشال الكحل "ان فرض الضريبة المقطوعة في الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد على كل الصعد، أمر لا يمكن اللجوء

إلى الخروج وإبنيها العام نقولاً شماس بعد زيارتها لوزير المال أسس يؤكّدنا موقفاً خليل على تأجيل موعد تطبيق هذا الرسم "تحتسب منه بالاوزاع القائمة"، واهذه الفلية أجرى خليل اتصالاً هاتفياً برئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، واتفقا على آلية لقرار التأجيل وإضفاء المكلّفين من الرسم ورجائه إلى العام 2020.

وتؤكد مصادر متعينة للبلد ان وزير المال اشترط وضع آلية قانونية لتأجيل الضريبة المقطوعة المفروضة بموجب القانون الرقم 2000/173. وكانت وزارة المال أرسلت العديد من الطلبات في هذا الشأن إلى مجلس الزوزة في الاعوام 2014 و2015 و2016 و2017. لكن هذه الضريبة عادت إلى الظهور مع إقرار الاجراءات الضريبية التي وافقت إقرار سلسلة الربح والرباط، فيما قد تاريخ دخولها حيز التنفيذ استناداً إلى القانون في نهاية أيلول 2018. وعلمت "النهار" ان قراراً استثنائياً يعمل عليه في وزارة المال سيقوم بتوقيعه الوزير خليل، ليتم في ما بعد إرساله إلى رئاستي الجمهورية والحكومة للتوقيع لتأجيل هذه الضريبة حتى العام 2019، وهي اساس الآلية التي بحث فيها خليل مع الرئيس الحريري، في وقت نشر الوزير الاقتصادية على إعادة إقرار قانون جديد يلغي مفايل هذا الرسم المقطوع، بعد

ماذا عن المكلفين الذين سددوا المبالغ للوزارة؟

على آلية لقرار التأجيل وإضفاء المكلّفين من الرسم وإرجائه إلى العام 2020. وحتى ذلك الحين كمة سؤال عن مصير المبالغ التي سدها بعض المكلّفين بالضريبة؟ تؤكد مصادر وزارة المال لـ"النهار" أنه "ما ان يصدر القرار بالتأجيل، من المفترض ان تقوم مديرية الواردات في الوزارة بإرسال كتاب إلى وزير المال تعلمه فيه أنه يحق للذين سددوا رسم الضريبة استرجاع أموالهم، إذ لا يجوز ان يدفع مواطن فيما الآخرون يتم إعفاؤهم". وإذا أكدت ان كمة عددا لا يستهان به من المكلفين بدأوا بتسديد ما يتوجب عليهم في مقر المديرية وعبر "ليبان بوست" أو أم تي" وغيرهما اعتباراً من أول أيلول، أوضحت ان المبالغ التي سددت لم يتم

"النهار"

وافق الوزير علي حسن خليل، كما جرت العادة منذ العام 2014 حتى اليوم، على تأجيل موعد تطبيق الرسم الضريبي المقطوع تحتسب منه بالاوزاع القائمة، وأجرى في المقابل اتصالاً هاتفياً برئيس الحكومة المكلف سعد الحريري واتفقا

Creditbank logo and text: الإعتدال المصرفي ش.م.ل. دعوة لمالكي الأسهم التفضيلية (فئة ٢) يشرف رئيس مجلس إدارة - مدير عام الإعتدال المصرفي ش.م.ل. السيد طارق خليفة، وبناءً لتفويض المعطل له من قبل الجمعية العمومية غير العادية تاريخ ٢٠١٨/٦/١١ وبناءً لقرار مجلس الإدارة المتخذ في جلسته تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٠ دعوة مالكي الأسهم التفضيلية (فئة ٢) للحضور إلى مركز البنك الرئيسي في الدكاوة - ستر فري واي التجاري في تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٠ خلال ساعات دوام العمل العادي لقيض المبالغ العائدة لكل منهم نتيجة استرداد وإلغاء الأسهم التفضيلية (٢).

Creditbank logo and text: الإعتدال المصرفي ش.م.ل. دعوة للإكتتاب بالأسهم التفضيلية (فئة ٧) بناءً لتفويض المعطل له من قبل الجمعية العمومية غير العادية بموجب قرارها المتخذ في جلسته تاريخ ٢٠١٨/٦/١١ وبناءً لقرار مجلس الإدارة المتخذ في جلسته تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٠، يشرف رئيس مجلس إدارة - مدير عام الإعتدال المصرفي ش.م.ل. السيد طارق جوزيف خليفة بإعلام جميع الراغبين بالإكتتاب بالأسهم التفضيلية (فئة ٧) أنه سيتم افتتاح مهلة الإكتتاب بتاريخ ٢٠١٨/٧/٠١ وإقفالها بتاريخ ٢٠١٨/٧/٠٢ ضمناً. على الراغبين بالإكتتاب بهذه الأسهم الحضور شخصياً إلى مركز المصرف الرئيسي وإلى جميع فروعهم ضمن المهلة المحددة أعلاه خلال ساعات دوام العمل العادي.

Creditbank logo and text: بيان صادر عن الإعتدال المصرفي ش.م.ل. بموضوع إصدار أسهم تفضيلية (فئة ٧) يشرف رئيس مجلس إدارة - مدير عام الإعتدال المصرفي ش.م.ل. السيد طارق خليفة، وبناءً لتفويض المعطل له من قبل الجمعية العمومية غير العادية تاريخ ٢٠١٨/٦/١١، بأن يعلم جميع الراغبين بالإكتتاب بالأسهم التفضيلية (فئة ٧) المنوي إصدارها من قبل المصرف، بأن كتيب الإصدار (Offering Circular) المعد لهذه الغاية نشره على موقع المصرف الإلكتروني كما أنه أصبح متوفراً في مركز المصرف الرئيسي وفي كافة فروعهم حيث يمكن الإطلاع عليه أو استلامه من تاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ ولغاية ٢٠١٨/٧/٢٩ ضمناً خلال ساعات دوام العمل العادي.